التقرير السنوي لعام ٢٠١٧

شركة مصر للمقاصة و الإيداع و القيد المركزي

M.C.D.R

شركة مصر للمقاصة والايداع والقيد المركزي

MISR FOR CENTRAL CLEARING, DEPOSITORY AND REGISTRY

المحتوي

١) المقدمة ٣

٢) كلمة السيد رئيس مجلس الإدارة..... ٥

٣) أعضاء مجلس الإدارة ٧

٤) التطور التنظيمي و التشريعي لسوق الأوراق المالية خلال عام ٢٠١٧..... ٩

٥) أهم أحداث عام ٢٠١٧..... ١٢

٦) أهم الأعمال خلال عام ٢٠١٧..... ١٤

٧) بعض أوجه أنشطة الشركة خلال عام ٢٠١٧ ..... ١٨

٨) الخطط المستقبلية ٢٠

٩) احصائيات عام ٢٠١٧..... ٢١

١٠) المسئولية المجتمعية للشركة..... ٢٦

١١) الحوكمة و أعمال الشركة ٢٧

١٢) تقرير مراقب الحسابات والقوائم المالية للشركة لعام ٢٠١٧..... ٢٨

١) مقدمة

إن شركة مصر للمقاصة و الإيداع و القيد المركزي هي الجهة الوحيدة في سوق الأوراق المالية المصري التي تقوم بعمل المقاصة و التسوية و الإيداع و القيد المركزي للأوراق المالية فهي ركيزة أساسية تدعم تنمية سوق المال المصري.

حصلت الشركة في ١٩٩٤ على ترخيص للقيام بنشاط المقاصة وتسوية المعاملات المالية للأوراق المالية التي تتم بالبورصة وما يرتبط بها من خدمات ، وبدأت الشركة مزاولة نشاطها اعتبارًا من أول أكتوبر ١٩٩٦ بهدف رئيسي هو تحويل التعامل علي الأسهم من صكوك أسهم مطبوعة إلي التعامل من خلال قيود دفترية.

تغير اسم الشركة في أغسطس ١٩٩٧ من شركة مصر للمقاصة وتسوية المعاملات المالية إلي شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي . وفي يناير ٢٠٠٦ تم تعديل الاسم إلي شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي ليتوافق مع الأنشطة المنوطة بها بعد صدور قانون الإيداع والقيد المركزي رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ .

شكل رقم ١ يوضح تطور رأس مال الشركة المرخص به و المصدر ، فعند بدء الشركة مزاولة نشاطها عام ١٩٩٤ كان رأس المال المرخص به ١٠ مليون جنيه مصري و رأس المال المصدر ٣ مليون جنيه مصري ثم تطور ليبلغ رأس المال المرخص به ٢٥٠ مليون جنيه مصري و رأس المال المصدر ١٨٤,٨ مليون جنيه مصري فى عام ٢٠١٧.

شكل رقم ١: تطور رأس مال شركة مصر للمقاصة المرخص به و المصدر منذ عام ١٩٩٤ حتى ٢٠١٧

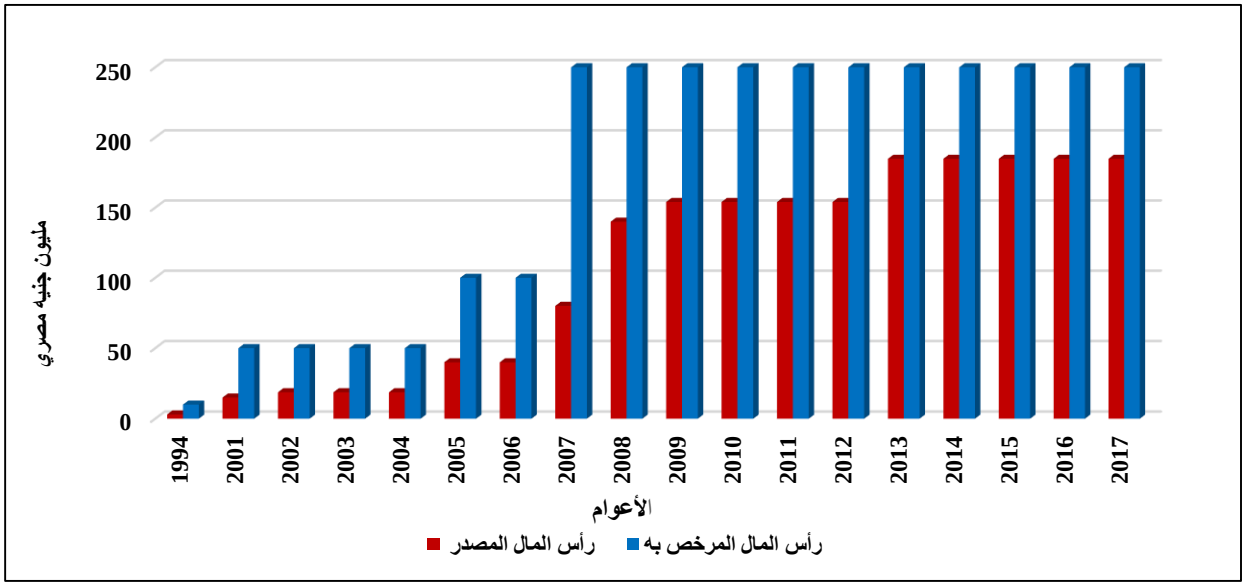

المصدر: قاعدة بيانات شركة مصر للمقاصة و الإيداع والقيد المركزي.

أيضًا شكل رقم ٢ يوضح أيضًا تطور هيكل ملكية الشركة ، فعند تأسيس الشركة كانت نسبة المساهمة في رأسمالها وفقًا للآتي: البنوك بنسبة ٥٠% و البورصة بنسبة ٣٥ % و شركات الوساطة بنسبة ١٥ %.
ثم تم تعديل هيكل رأس مال الشركة وفقًا لأحكام المادة ٣٧ من القانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ "قانون الإيداع والقيد المركزي" الذي أوجب المساهمة في رأس مال الشركة على جميع أعضاء الإيداع المركزي، و تتحدد المساهمة وفقًا لحجم تعامل كل عضو مع الشركة ووفقًا لما أداه إليها من أتعاب و مصروفات خلال السنة السابقة على تاريخ إعادة توزيع رأس المال.
فأصبح هيكل رأس مال الشركة كالتالي: البنوك نسبتها ٥٠ %، و شركات الوساطة في الأوراق المالية نسبتها ٤٥ % ، و البورصة نسبتها ٥ %.

شكل رقم ٢ : هيكل ملكية رأسمال الشركة المعدل وفقًا لأحكام قانون الإيداع و القيد المركزي

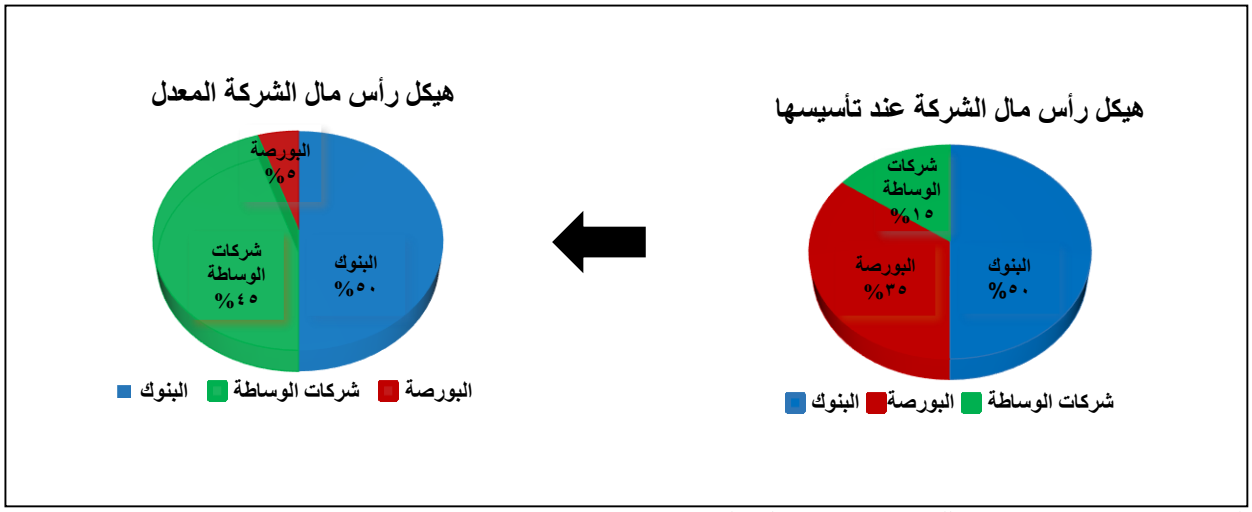

المصدر: قاعدة بيانات شركة مصر للمقاصة و الإيداع و القيد المركزي.

٢) كلمة السيد رئيس مجلس الإدارة

يعتبر عام ٢٠١٧ بداية لظهور ثمار برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي قامت به الحكومة المصرية ابتداءً من يوليو ٢٠١٤ واستكمل جزء كبير من هذه الإصلاحات في سبتمبر ٢٠١٦ والذي تضمن خطوات رئيسية لتحرير الاقتصاد جاء فى مقدمتها سياسات نقدية مرنة ركزت علي تحرير سعر الصرف بشكل كامل للمرة الأولي فى تاريخ الاقتصاد المصري في نوفمبر ٢٠١٦ بالإضافة إلي سياسات مالية استهدفت إعادة هيكلة منظومة الدعم واستحداث ضريبة القيمة المضافة في سبتمبر ٢٠١٦ لإحداث اصلاحات حقيقية في هيكل الموازنة العامة للدولة والتركيز علي تخفيض مستويات عجز الموازنة بالإضافة إلي الإصلاحات التشريعية التي شهدتها منظومة الاستثمار.

وقد شهد الاقتصاد بوادر للتعافي فى عدد من المؤشرات الهامة، حيث سجل النمو الاقتصادي نحو ٥,٢% خلال الربع الأول من العام ٢٠١٨/٢٠١٧ مع تأكيد صندوق النقد الدولي توقعاته الإيجابية للنمو الاقتصادي المصري ليصل إلي ٥,٥% بنهاية العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ .

كما كان لصدور العديد من التشريعات التي تستهدف تحسين بيئة الأعمال ومنها صدور قانون الاستثمار ولائحته التنفيذية وقانون الضمانات المنقولة وقانون التراخيص الصناعية وغيرها من القوانين التي تستهدف بيئة الأعمال ودعم نشاط القطاع الخاص أبلغ الأثر في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

نجح السوق في جذب ٢٢ ألف مستثمر جديد هذا العام مقارنة بنحو ١٧ ألف مستثمر جديد عن العام السابق بزيادة تقترب من ٣٠ % في أعداد المستثمرين المكودين الجدد، و دخول نحو ١١٥٠ صندوق ومؤسسة أجنبية إلي السوق مقارنة بنحو ٩٠٠ مؤسسة وصندوق أجنبي في ٢٠١٦ . و قد ارتفع عدد المستفدين من الخدمات التي تقدمها الشركة ليصل إلي ١٩١٧ عضوًا و مشتركًا بنهاية عام ٢٠١٧ بزيادة قدرها ٣ % عن عام ٢٠١٦.
كما شهد السوق تحسناً ملحوظاً في عمليات القيد حيث قفزت قيمة رؤوس أموال الشركات المقيدة في السوق خلال العام إلي ما يقرب من ٢,٥ مليار جنيه.

بلغت القيمة السوقية للأوراق المالية المودعة لدي الشركة ١٧٨٢ مليار جنيه مصري تقريباً، و ١٠,٥ مليار دولار أمريكي تقريبًا، و ٥١١ مليون فرنك سويسري، بإجمالي ١٩٧٨,٥ مليار جنيه مصري تقريبًا وفقًا لأسعار الصرف في ٢٠١٧/١٢/٣١ . و زادت عمليات التداول عن عام ٢٠١٦ بزيادة قدرها ١٨ % تقريبًا.
و ارتفعت أرباح الأوراق المالية المنصرفة من خلال الشركة إلي ٢٨٥ مليار جنيه مصري تقريبًا خلال الفترة من أول يناير حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٧، بزيادة قدرها ٢٦ % عن عام ٢٠١٦. كما تم تنفيذ ١٠٩٥ عملية مقررة عن طريق الشركة نيابة عن الشركة المصدرة خلال عام ٢٠١٧ .

كما بلغت صافي أرباح الشركة ٢٨٤ مليون جنيه مصري تقريبًا بنسبة زيادة قدرها ٦٣ % عن عام ٢٠١٦ و بلغت الإيرادات الأخرى ٢٨,٨ مليون جنيه مصري تقريبًا.

إن كل عضو فى المؤسسة من أعضاء مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية و العاملين بها يعمل علي الالتزام بالقوانين وتقديم الخدمات بأفضل صورة ممكنة. كما تركز الشركة علي تلبية احتياجات سوق المال المصري من خلال تطوير النظم القائمة و استحداث نظم جديدة بما يواكب التطور السريع العالمي. و أخيرًا يتوجه مجلس الإدارة بتقديم خالص الشكر و العرفان لكافة السادة العاملين بالشركة علي جهودهم المبذولة للاحتفاظ بالأداء الجيد و تحقيق نتائج مرضية.

محمد سليمان عبد السلام

رئيس مجلس الإدارة

و العضو المنتدب

٣) أعضاء مجلس الإدارة

١) الأستاذ /محمد سليمان عبد السلام

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب .

٢) الدكتور/ طارق عزت عبد الباري

نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب.

٣) الدكتور / محمد عمران

عضو مجلس الإدارة
ممثل عن البورصة المصرية.

حل محله بتاريخ ٢٠١٧/٩/١٨

الأستاذ/ محمد فريد صالح

عضو مجلس الإدارة
ممثل عن البورصة المصرية.

٤) الدكتور/ خالد سري صيام

عضو مجلس الإدارة (من ذوى الخبرة).

٥) الاستاذ / عمرو محمد بهاء الدين

عضو مجلس الإدارة (من ذوى الخبرة).

٦) الأستاذ /عمرو يوسف الجنايني

عضو مجلس الإدارة (ممثل لأمناء الحفظ).

٧) الأستاذ/ ياسر حسنين زعزع

عضو مجلس الإدارة (ممثل لأمناء الحفظ).

٨) الأستاذ/ نضال القاسم عصر

عضو مجلس الادارة (ممثل لأمناء الحفظ).

٩) الأستاذ /عوني عبد العزيز يوسف

عضو مجلس الإدارة (ممثل لشركات الوساطة في الأوراق المالية).

١٠) الأستاذ/ محمد ماهر محمد علي

عضو مجلس الإدارة (ممثل لشركات الوساطة في الأوراق المالية).

١١) الأستاذ /محمد فتح الله محمد السيد

عضو مجلس الإدارة (ممثل لشركات الوساطة في الأوراق المالية).

٤) التطور التنظيمي و التشريعي لسوق الأوراق المالية خلال عام ٢٠١٧

شهد عام ٢٠١٧ صدور قانون الاستثمار الجديد رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ في ٣١ مايو ٢٠١٧ الذي ألزم بموجب المادة رقم ٥١ الشركات التي تم تأسيسها وفقًا لأحكامه بتقديم شهادة تفيد إيداع الأوراق المالية للشركة لدى شركة إيداع مركزي.

أيضًا تم إصدار عدد من القرارات و القواعد المنظمة لسوق الأوراق المالية، منها القرارات التالية:-

أولاً: قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٤ لسنة ٢٠١٧ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٩١ لسنة ٢٠٠٩ بشأن الأحكام المنظمة لإدارة البورصة المصرية و شئونها المالية.

ثانيًا: أصدر وزير الاستثمار عدة قرارات أهمها ما يلي :-

- قرار وزير الاستثمار رقم (١٦) لسنة ٢٠١٧ بإضافة ملحق (أ) لمعيار المحاسبة المصرى رقم (١٣) إلي معايير المحاسبة المصرية بعنوان "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"، و يهدف هذا القرار إلي وضع معالجة محاسبية يمكن من خلالها التعامل مع الآثار المترتبة علي قرار البنك المركزي بتحرير سعر الصرف بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠١٦ علي القوائم المالية للمنشآت التي نشأ لديها أرباح أو خسائر فروق عملة استثنائية نتيجة لوجود أرصدة أصول و التزامات ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية في ذلك التاريخ.

- قرار وزير الاستثمار و التعاون الدولي رقم (٣٣) لسنة ٢٠١٧ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال و الذي نص على إضافة باب جديد إلى اللائحة بعنوان " الباب الثالث عشر – قواعد التعرف على المستفيد بالنسبة للمتعاملين في سوق الأوراق المالية" حيث أوضحت المادة (٣٥٩) تعريف المستفيد في تطبيق أحكام هذا الباب بأنه من يجري التعامل لحسابه سواء بطريق مباشر أو غير مباشر بهدف تحقيق منفعة.

ثالثًا: أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية عدة قرارات أهمها ما يلي:-

- قرار رقم (١) لسنة ٢٠١٧ بشأن إصدار المعايير المصرية للتقييم المالي للمنشآت و قد جاء هذا القرار بهدف تحقيق موضوعية التقييمات و دراسات القيمة العادلة بما يعزز من حماية المستثمرين و ثقة المؤسسات المالية و غيرهم من المتعاملين فى السوق عند تقييم الأوراق المالية لأغراض الطرح و الاستحواذ، و زيادة رؤوس الأموال، و مساهمات صناديق الاستثمار.

- قرار رقم (١٧) لسنة ٢٠١٧ بشأن التداول في الأوراق المالية غير المقيدة بجداول البورصة المصرية و إثبات نقل ملكيتها و الإعلان عنها. حيث تضمن القرار تولي البورصة المصرية مهمة إعداد و تجهيز النظم الآلية و المتطلبات الفنية اللازمة للتعامل علي هذه الأوراق، و إخطار الهيئة بأية مخالفات لعمليات التداول أو نقل الملكية خلال يومي عمل من تاريخ اكتشاف المخالفة.

- قرار رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٧ بشأن حالات و ضوابط و اجراءات تخفيض حجم صناديق الاستثمار المغلقة.

- قرار رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٧ بشأن ضوابط تعامل شركات السمسرة فى الأوراق المالية و شركات تكوين و إدارة محافظ الأوراق المالية (لحسابها أو لحساب عملائها المصريين أو الأجانب المقيمين بالدولة) على الأوراق المالية المقيدة قيدًا مزدوجًا بإحدى البورصات المصرية أو الصادر مقابلها شهادات إيداع مصرية.

- قرار رقم (٤٠) لسنة ٢٠١٧ ، و تضمن القرار الإجراءات الاحترازية التى تتخذها الهيئة العامة للرقابة المالية بعد قيامها بالتحقيق فى التعاملات التي تتم بالبورصة المصرية بالمخالفة للقواعد المنظمة للتداول الواردة بقانون سوق رأس المال و لائحته التنفيذية بما يؤثر على سلامة و استقرار التعاملات.

- قرار رقم (٦٥) لسنة ٢٠١٧ ، بشأن ضوابط تملك أسهم الشركات العاملة بمجال الأوراق المالية، و التي تباشر نشاطًا أو أكثر من الأنشطة المنصوص عليها فى المادة (٢٧) من قانون رأس المال.

- قرار رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٧ بشأن تعديل بعض أحكام معايير الملاءة المالية للشركات العاملة بمجال الأوراق المالية.

- قرار رقم (٧٦) لسنة ٢٠١٧ بشأن تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١١ لسنة ٢٠١٤ بشأن قواعد قيد و شطب الأوراق المالية ، بالإضافة إلي قرار رقم (٩٦) لنفس العام و قرار (١٢٢) لنفس العام .

- قرار رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٧ بشأن تعديل قرار ٦١ لسنة ٢٠١٧ بشأن اجراءات تعزيز حماية حسابات المتعاملين مع الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية.

- قرار رقم (٩٥) لسنة ٢٠١٧ بشأن التدابير التي تتخذها الهيئة في حال مخالفة شركات الإيداع و القيد المركزي للأوراق المالية و قواعد تطبيق هذه التدابير.

- قرار رقم (١٢١) لسنة ٢٠١٧ بشأن شروط و متطلبات التسجيل لدي الهيئة للشركات و الجهات الراغبة في قيد و طرح أوراقها المالية بالبورصة المصرية و اعتماد نشرات الطرح.

- قرار رقم (١٢٣) لسنة ٢٠١٧ بشأن تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٤٠) لسنة ٢٠١٧ بشأن العملاء المخالفين للقواعد المنظمة للتداول بالبورصات المصرية.

- قرار رقم (١٢٤) لسنة ٢٠١٧ بشأن تعديل بعض أحكام قرار مجلس الإدارة رقم (١٧) لسنة ٢٠١٧ بشأن التداول و نقل الملكية و الاعلان عنها للأوراق المالية غير المقيدة بجداول البورصة المصرية.

- قرار رقم (١٤٢) لسنة ٢٠١٧ بشأن تعديل بعض أحكام قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٥٤) لسنة ٢٠١٦ بشأن حالات الاستثناء من تقديم عروض شراء طبقًا للبند - ز- من المادة ٣٥٦ من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأسمال.

٥) أهم أحداث عام ٢٠١٧

مارس

- بدأت شركة مصر للمقاصة عملية حصر الحسابات الراكدة للعملاء و المستثمرين المتعاملين في البورصة، و التي لم يجر عليها أي عمليات بيع أو شراء لمواجهة التلاعب و عمليات التزوير في حسابات العملاء.

أبريل

- حضر د. طارق عبد الباري نائب رئيس مجلس الإدارة و العضو المنتدب لشركة مصر للمقاصة المنتدى الدولي للأوراق المالية لدول الشرق الأوسط و شمال أفريقيا الذي أقامه بنك اتش.اس. بي.سي HSBC فى دبى.

- قامت وزارة المالية بتكليف شركة مصر للمقاصة بخصم ضريبة عوائد سندات الحكومة قبل توزيعها علي البنوك والمساهمين .

أغسطس

- توقيع عقد شراكة و برتوكول تعاون مع مؤسسة الأهرام يشمل الشراكة في العديد من المشروعات الكبرى في عدة مجالات من بينها التعليم و الرياضة و الإنتاج التليفزيوني .

- عقد اجتماع بين السيد محمد فريد رئيس البورصة المصرية، و السيد محمد عبد السلام رئيس مجلس إدارة شركة مصر للمقاصة بحضور كل من السيد محسن عادل نائب رئيس البورصة و الدكتور طارق عبد الباري العضو المنتدب لشركة مصر للمقاصة، لمناقشة برنامج تطوير آليات التداول المزمع استحداثها بالبدء في تطبيق منظومة اقتراض الأوراق المالية بما يدعم دور سوق الأوراق المالية في توفير التمويل للشركات في الاقتصاد المصري.

سبتمبر

- شهدت الدكتورة سحر نصر وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي يوم الإثنين ١١ سبتمبر ٢٠١٧ توقيع مني زوبع الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بروتوكول تعاون مع محمد سليمان عبد السلام رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة مصر للمقاصة والايداع والقيد المركزي بشأن تبادل المعلومات وتيسير إجراءات قيد الأوراق المالية للشركات بحضور الدكتور محمد عمران القائم بأعمال رئيس هيئة الرقابة المالية والمستشار محمد عبد الوهاب نائب الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار. و ذلك لتحسين مناخ الاستثمار بتسهيل و تيسير و تبسيط اجراءات قيد الأوراق المالية للشركات المصدرة التى يتم تأسيسها أو تعديل عقدها و نظامها الأساسى.

أكتوبر

- قامت الدكتورة سحر نصر وزيرة الاستثمار والتعاون الدولى، الثلاثاء ٣ أكتوبر ٢٠١٧، بزيارة مقر شركة مصر للمقاصة . وكان فى استقبالها السيد اللواء محمد عبد السلام رئيس مجلس الإدارة والسيد الدكتور طارق عبد البارى العضو المنتدب وأعضاء مجلس إدارة شركة مصرللمقاصة . واستمعت الوزيرة لشرح من السيد محمد عبد السلام عن أنشطة ومهام ودور شركة مصرللمقاصة فى سوق المال المصري. وقد تفقدت معالي الوزيرة مقر الشركة ومركز الخوادم الرئيسية بالشركة كما شاركت معالي الوزيرة العاملين فى شركة مصر للمقاصة احتفالهم بمرور ٢١ عامًا على بدء نشاط شركة مصر للمقاصة .

نوفمبر

خلال اجتماع منظمة مؤسسات الإيداع لدول أفريقيا والشرق الأوسط (الأميدا) الذى عقد فى هونغ كونغ يوم ١٤ نوفمبر ٢٠١٧ على هامش الاجتماع العالمي لشركات الإيداع WFC 2017 ، قرر أعضاء أميدا قبول استقالة السيدة مونيكا سينغر من منصب نائب رئيس منظمة الأميدا. و تم انتخاب السيد عبد الله عابدين من البحرين نائبًا لرئيس منظمة الأميدا في حين تم تمديد فترة رئاسة السيد محمد عبد السلام لمنظمة الأميدا حتي اجتماع WFC 2019 و الذي تقرر أن تستضيفه منظمة الأميدا اعتبارًا من ٩ أبريل ٢٠١٩ فى المغرب.

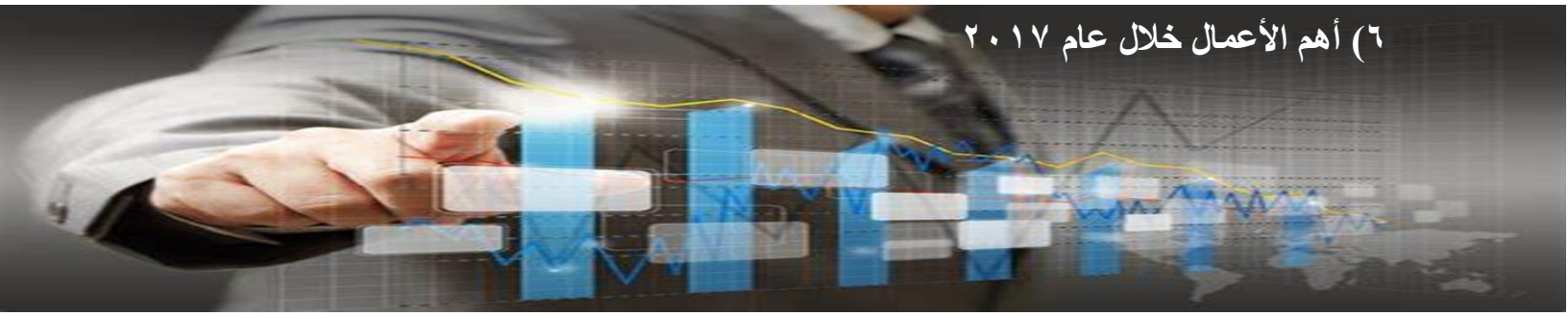

٦) أهم الأعمال خلال عام ٢٠١٧

تطوير البنية التحتية الداعمة لسوق المال

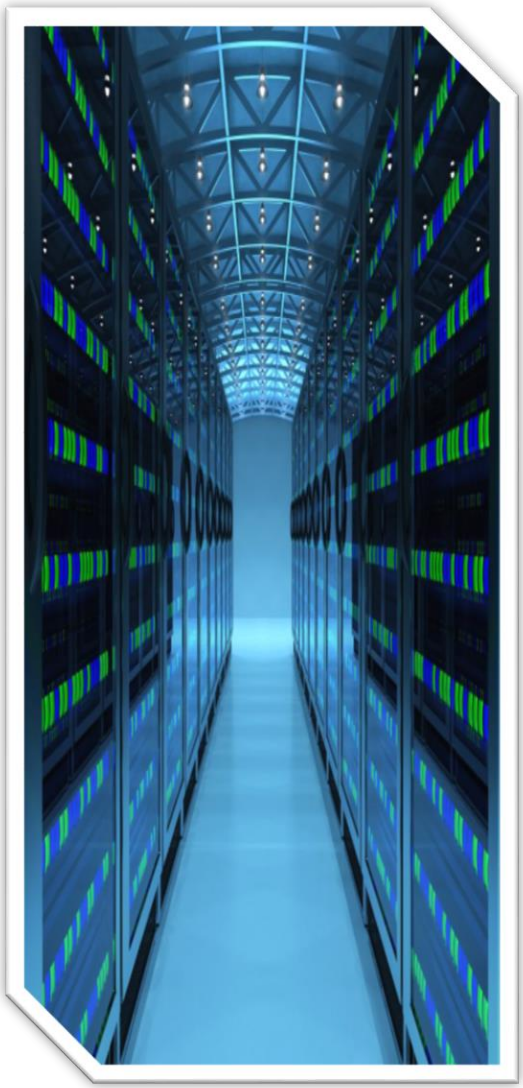

- ← تم تطويرمركز الحاسب الآلي الرئيسي بفرع الشركة الرئيسي بالجمهورية و الاحتياطي بالتجمع الخامس و الأجهزة الاحتياطية للطاقة الكهربائية UPS بالفرع الرئيسي لتحسين شبكة المعلومات.

- ← تم تحسين أداء أجهزة الطاقة البديلة UPS لمركز الحاسب الآلى بشراء وحدتي UPS مع استخدام الأجهزة المستبدلة كاحتياطي تشغيل.

- ← تم شراء ٦ خوادم رئيسية و ذلك لزيادة مساحات تخزين البيانات و المعلومات و دقة و سرعة استرجاعها و التعامل معها بسرعة وسهولة.

- ← تم إعداد البرامج و النظم اللازمة لتنفيذ قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٦١ لسنة ٢٠١٧ و المعدل بقرار٨٤ بشأن اجراءات تعزيز حماية حسابات المتعاملين مع الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية (الأرصدة الراكدة).

- ← تم تقديم الصيانة و الدعم الفني المستمر للأنظمة الالكترونية محل أنشطة و خدمات الشركة و تعديل برامج و نظم العمل المطبقة بالشركة.

← العمل على حل المشاكل المتعلقة بالتطبيقات و البرامج المستخدمة من قبل (شركات الوساطة – أمناء الحفظ – الجهات المصدرة – بنوك المقاصة – بنوك الصرف الخارجي – و كافة الجهات و المؤسسات التي تستخدم النظم الالكترونية التي أعدتها الشركة مثل:

- تعديل برامج أمناء الحفظ للعمل بنظام منفذ و مراجع .
- عمل نظام لاحتساب ضرائب علي كوبونات السندات وخصمها عند التسوية وعند صرف الأرباح.
- إعادة تشغيل واحتساب ضريبة الدمغة علي عمليات التداول.
- إعداد نظام تجميد وفك الأرصدة الراكدة.
- إعادة احتساب الضرائب الراسمالية.
- تعديل نظام الحجز للتمييز بين الحجز من المتاح والحجز من شراء اليوم.
- تعديل احتساب ضرائب السندات لمراعاة طريقة الإحتساب للسندات الصفرية.
- تعديل نظام الإقراض والإقتراض للتوافق مع القواعد الجديدة و احتساب العمليات المقررة في نظامه.
- عمل نظام تعديل قيمة الضرائب المستحقه علي عائدات الكوبونات بما يسمح بالخصم أو الإضافة علي الضريبة المحتسبة وكيفية رد الفروق.

تنمية رأسمال البشري

إيمانًا من الشركة بأهمية العنصر البشري فى تطوير الأعمال، فقد تم تدريب ٦٥ موظفًا بمراكز تدريب خارجية إلى جانب تدريب ٣٥ موظفًا على برنامج الذكاء الانفعالي المنظم بالشركة.

وفي إطار اهتمام الشركة بالدعم الفني للعاملين بسوق المال و تنميتهم بشريًا و مهنيًا تم عقد عدد ٣ دورات تدريبية على نظام أمناء الحفظ لعدد ٣٩ موظف من موظفى أمناء الحفظ ، و ٣ دورات تدريبية على آلية البيع و الشراء في ذات الجلسة لعدد ٢٣ فرد، و دورتين على نظام المالك و المستفيد لعدد ٧ متدرب.

نشر التوعية و الثقافة المالية

إيمانًا من الشركة بأهمية التوعية المالية بأعمالها، قامت الشركة بعقد ٦ دورات تدريبية لتوعية طلاب الجامعات بأعمال الشركة و تم تدريب ١٢٩ طالب جامعي في فترة الإجازة الصيفية بالجامعات.

تعميق الشمول المالي

قدمت شركة مصر للمقاصة للإيداع و القيد المركزى للمستثمريين خدمة الصرف الآلي لصرف الكوبونات (ATM) بالتعاون مع البنك التجارى الدولى CIB فى عام ٢٠١٦ ، إيمانًا من الشركة بأهمية التحول الرقمي و لتحقيق أهداف الشمول المالي كهدف من أهداف الدولة و تيسيرًا على المساهمين خاصة كبار السن الحصول على أرباحهم من أقرب ماكينة صرف آلي أو الدفع من خلال ماكينات الشراء عند التسوق.و قد تم اصدار كروت الصراف الآلي لعدد ٣٦٦ عميل فى عام ٢٠١٧ .

التحول الرقمي (الرقمنة)

التوقيع الالكتروني

- ← تم اجتياز المراجعة الدورية لمؤسسة المواصفات و المقاييس البريطانية مؤسسة BSI المانحة لشهادةISO 27001 .
- ← تم اجتياز المراجعات الدورية لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات الجهة المانحة لترخيص ممارسة النشاط.
- ← تم تجديد ترخيص ممارسة النشاط الصادر من هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات.
- ← تم توقيع بروتوكول تعاون بين الشركة و الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة لتقديم خدمات التوقيع الالكتروني لعملاء الهيئة.
- ← وتم اصدار عدد ١٣٧٥ شهادة توقيع الكتروني خلال عام ٢٠١٧ .

٧) بعض أوجه أنشطة الشركة خلال عام ٢٠١٧

بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المقيدة حوالى ١٨٠٣ مليار جنيه مصري تقريبًا، و ١٠,٨ مليار دولار تقريبًا، و ٥١١ مليون فرنك سويسري تقريبًا، بإجمالي ٢٠٠٤ مليار جنيه مصري تقريبًا، وفقًا لأسعار الصرف في ٢٠١٧/١٢/٣١ .

بلغت القيمة السوقية للأوراق المالية المودعة ١٧٨٢ مليار جنيه مصري تقريباً، و ١٠,٥ مليار دولار أمريكي تقريبًا، و ٥١١ مليون فرنك سويسري، بإجمالي ١٩٧٨,٥ مليار جنيه مصري تقريبًا وفقًا لأسعار الصرف في ٢٠١٧/١٢/٣١ .

عمليات المقاصة و التسوية

تم تنفيذ عدد ٧،٢٥٢،٦٦١ عملية تداول بالبورصة خلال عام ٢٠١٧ منها:

- ← عدد ٧،٢٠٣،٩٢٠ عملية تداول منفذة بالجنيه المصري بقيمة إجمالية قدرها ٣١٧ مليار جنيهًا مصريًا تقريبًا.
- ← عدد ٤٨،٧٤١ عملية تداول منفذة بالدولار الأمريكي بقيمة اجمالية قدرها ٧٤٤,٩ مليون دولار أمريكي تقريبًا.

صندوق ضمان التسويات

يعزز وجود صندوق ضمان التسويات المصداقية و الثقة إلى جانب تحقيق الاستقرار و الانضباط بسوق الأوراق المالية مما يؤدى إلى جذب المزيد من الاستثمارات .

- ← قام صندوق ضمان التسويات بتمويل و تسوية عدد ١٩٥٨ عملية بقيمة ١٩٣,٧ مليون جم خلال عام ٢٠١٧.
- ← بلغ المتوسط المتحرك لرأسمال الصندوق خلال العام حوالي ١٧٥ مليون جنيه مصري.
- ← بلغت نسبة العمليات التي تم تمويلها من الصندوق إلى إجمالي عمليات التداول ٠,٠٢ % خلال العام.
- ← يتم تحديد المستوى المرجح لمعدل المخاطر الخاص بأعضاء الصندوق عن طريق حساب عدد نقاط تأخر العضو عن الوفاء بالتزامه في يوم التسوية و يقسم إلى فئات (من الفئة أ إلى الفئة د).
- ← صنف جميع أعضاء الصندوق في الفئة أ ، منهم ٩٣,٣ % لم يسجلوا أى نقاط مخاطر و باقي الأعضاء بنسبة ٦,٧ % لم يتعدوا نقاط المخاطر المسموح بها لهذه الفئة.

صرف الأرباح

بلغ عدد البنوك المشتركة في نظام صرف الأرباح ١٥ بنك، و عدد منافذ الصرف ٤٨ فرع بنك تغطي معظم الجمهورية موزعة على نطاق ١١ محافظة.

- ← استفاد عدد ٤٦٢ ألف عميل تقريبًا من نظام صرف الأرباح خلال عام ٢٠١٧ .
- ← قامت ٢١٢ جهة مصدرة بصرف أرباحها من خلال الشركة.
- ← بلغ عدد المشتركين في خدمة الاستعلام الآلى ٩٤٢٦ مشترك و ذلك من خلال منافذ صرف الخارجى للشركة.
- ← بلغ إجمالي الأرباح و العوائد المنصرفة عن الأوراق المالية المودعة لدى الشركة:
  - ٢٨٥ مليار جنيه مصرى تقريبًا.
  - ٣٣٥ مليون دولار أمريكي تقريبًا.
  - ١,٥ مليون يورو تقريبًا.

العمليات المقررة

فيما يلي أهم العمليات المقررة التي نفذتها الشركة للجهات المصدرة بخلاف صرف الأرباح :

- ← عدد ٦١ جهة مصدرة قامت بزيادة رأسمالها من خلال توزيع أسهم مجانية .
- ← عدد ٥١ جهة مصدرة قامت بزيادة رأسمالها "زيادة نقدية" .
- ← عدد ٩ جهات مصدرة قامت بتعديل القيمة الاسمية لأسهمها "تجزئة".
- ← عدد ٤ جهات مصدرة قامت بتخفيض رأسمالها.

٨) الخطط المستقبلية

١- تفعيل تعديلات أحكام قانون شركات المساهمة و شركات التوصية بالأسهم و الشركات ذات المسئولية المحدودة و شركات الشخص الواحد رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن التزام معظم أو كل الشركات المصدرة بالقيد فى الإيداع المركزي.

بلغ العدد الفعلى المقيد في الإيداع المركزي ١٦٤٧ شركة، كما يقدر عدد الشركات المصدرة المطلوب قيدها وفقًا لمتطلبات القانون حوالي ١٣٠ ألف شركة. و بناءً علي ذلك سيتم استحداث إدارة التسويق لحث و مساعدة الجهات المصدرة علي توفيق أوضاعها بالقيد في الإيداع المركزي إلي جانب تقديم خدمات الشركة من خلال هيئة الاستثمار لتسهيل الاجراءات للسادة المستثمرين.

٢- زيادة كفاءة مركز الحاسب الآلي الرئيسي و الاحتياطي بالشركة و قدرته التشغيلية و التخزينية لمواجهة الأحجام الهائلة المنتظرة من بيانات الشركات المصدرة التي سيتم قيدها بالإيداع المركزي و الخدمات التي يطلبها مساهموها، مع تأمين قاعدة بيانات الشركة وفقًا لأحدث أساليب التأمين، و ضد أحدث تقنيات الاختراق.

٣- تطوير النظم المستندية و التكنولوجية بما يضمن استمرار الشركة في تقديم أنشطتها و خدماتها وفقًا لأحدث المعايير العالمية.

٤- الاستعداد الجيد لممارسة دور الشركة فى تنمية البنية التحتية الداعمة لسوق المال عن طريق مواكبة النظم العالمية المستحدثة و التي تتفق مع السوق المصري.

٥- استثمار اتفاقيات و بروتوكولات التعاون الموقعة بين الشركة و جهات عديدة أهمها الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة لاتاحة خدمات الشركة إلي أكبر عدد من المستثمرين.

بلغ اجمالي عدد الأعضاء و المشتركون بالشركة بنهاية عام ٢٠١٧ عدد ١٩١٧ عضوًا منهم ١٦٤٧ مشترك و ٢٧٠ عضو (شكل رقم (٣)) .

شكل رقم (٣): عدد الأعضاء و المشتركين بنظام الإيداع المركزي خلال عام ٢٠١٧

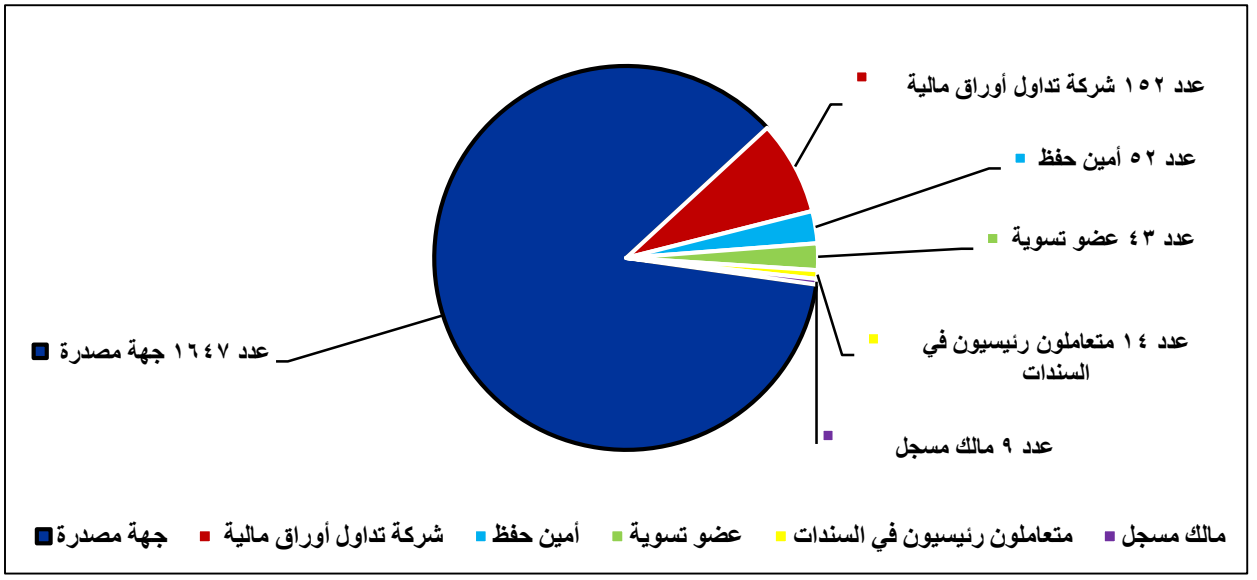

المصدر: قاعدة بيانات شركة مصر للمقاصة و الإيداع و القيد المركزي.

انعكست حالة الاقتصاد المصري علي عدد و قيمة عمليات التسوية المنفذة سواء بالجنيه المصري أو بالدولار الأمريكي فقد شهدت انخفاضًا عام ٢٠١١ نتيجة لثورة ٢٥ يناير و الاضطرابات الداخلية التي شهدتها البلاد، و عادت إلي الارتفاع في عام ٢٠١٤ ثم انخفضت عام ٢٠١٥، إلي أن ارتفعت عام ٢٠١٧ عدد و قيمة عمليات التسوية المنفذة بالجنيه المصري بنسبة ١٩ % و ١٦% علي التوالي مقارنة بعام ٢٠١٦. و أيضًا ارتفعت عدد و قيمة عمليات التسوية المنفذة بالدولار بنسبة ٦% و ١٦٣,٨% علي التوالي (شكل رقم (٤) و رقم (٥)).

شكل رقم (٤): عدد عمليات التسوية المنفذة بالجنيه المصري و الدولار الأمريكي من عام ٢٠١٠ إلي عام ٢٠١٧

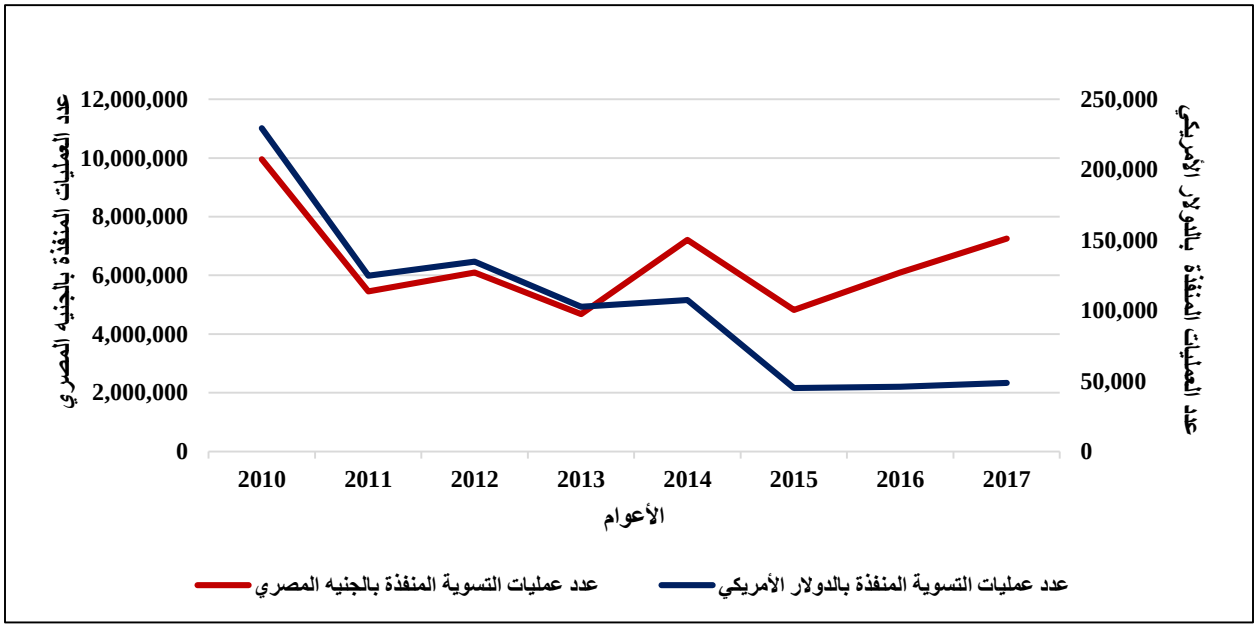

المصدر: قاعدة بيانات شركة مصر للمقاصة و الإيداع و القيد المركزي.

شكل رقم (٥): قيمة عمليات التسوية المنفذة بالجنيه المصري و الدولار الأمريكي من عام ٢٠١٠ إلي عام ٢٠١٧

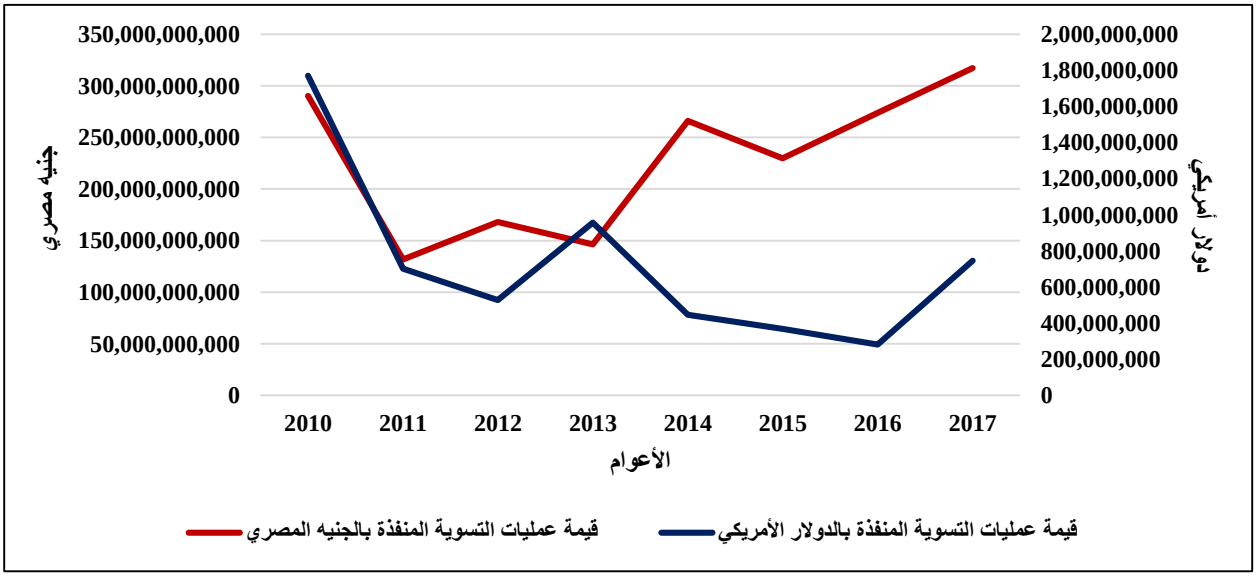

المصدر: قاعدة بيانات شركة مصر للمقاصة و الإيداع و القيد المركزي.

لم يطرأ أي تغير علي المتوسط المتحرك لرأسمال صندوق ضمان التسويات خلال الأربعة أرباع السنوية لعام ٢٠١٧ ، فقد بلغ المتوسط المتحرك لكل ربع سنوي ١٧٥ مليون جنيه مصري (شكل رقم (٦)).

شكل رقم (٦): تطور رأسمال صندوق ضمان التسويات خلال عام ٢٠١٧

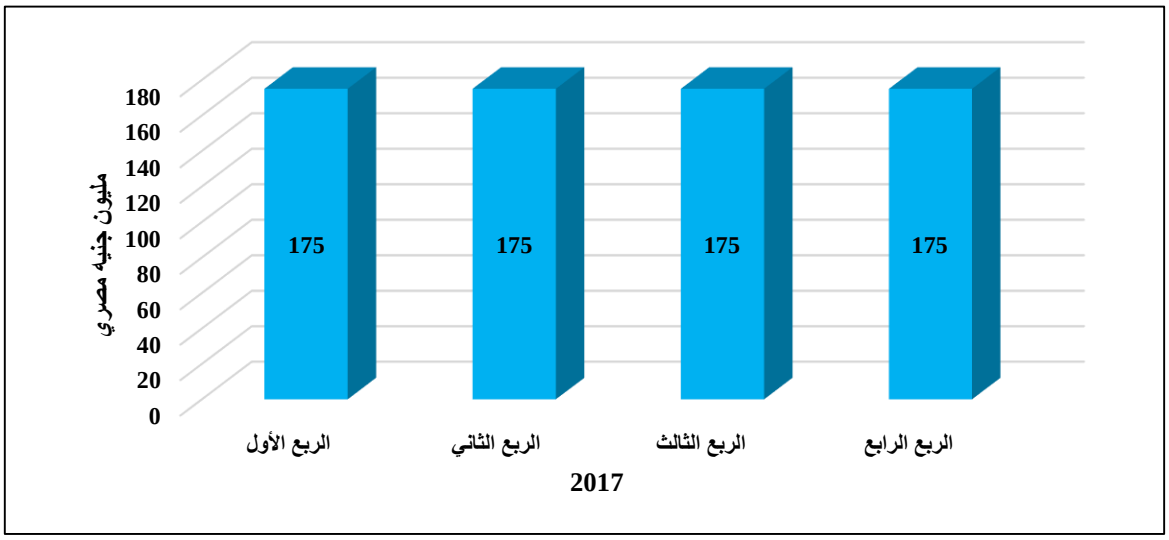

المصدر: قاعدة بيانات شركة مصر للمقاصة و الإيداع و القيد المركزي.

بلغ عدد البنوك المشتركة فى خدمة صرف الأرباح ١٥ بنكًا و ٤٨ فرع بنك موزعين على ١١ محافظة بجمهورية مصر العربية خلال عام ٢٠١٧ بالمقارنة ب ٧ بنوك و ٢٢ فرع بنك موزعين على ٥ محافظات خلال عام ١٩٩٩ وقت البدء في تقديم هذه الخدمة (شكل رقم (٧)).

شكل رقم (٧): تطور عدد بنوك صرف الأرباح و فروعها بالمحافظات خلال عامي ١٩٩٩ و ٢٠١٧

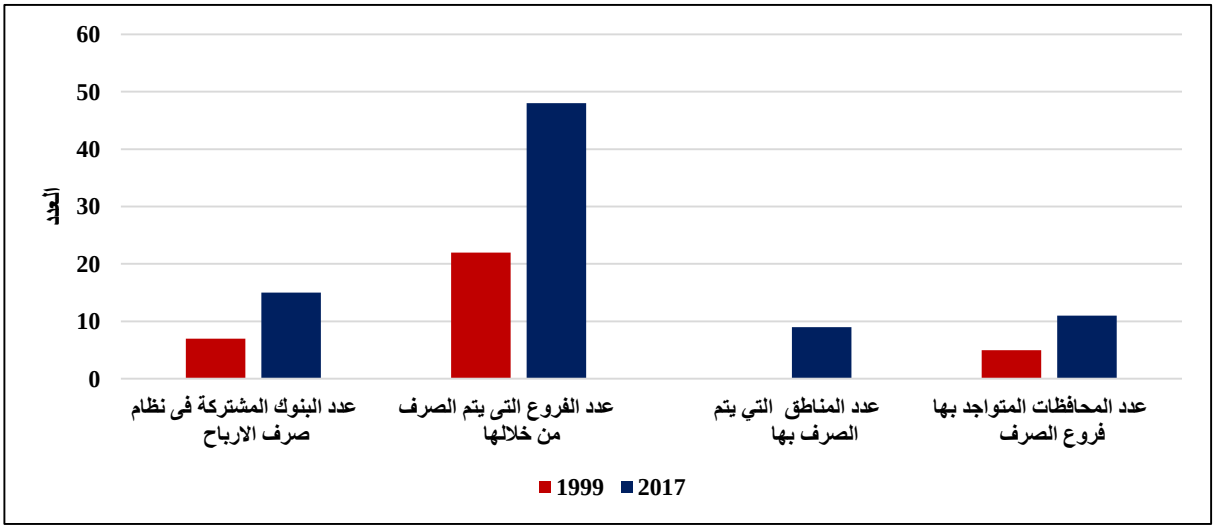

المصدر: قاعدة بيانات شركة مصر للمقاصة و الإيداع و القيد المركزي.

و ارتفعت أرباح الأوراق المالية المنصرفة من خلال الشركة إلى ٢٨٥ مليار جنيه مصري تقريبًا خلال الفترة من أول يناير حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٧، بزيادة قدرها ٢٦ % عن عام ٢٠١٦و كانت طريقة السويفت هى أكثر الوسائل المستخدمة في الصرف من حيث قيمة اجمالي المبالغ المنصرفة بالجنيه المصري تليها التحويلات ثم الشيكات (شكل رقم (٨)).

شكل رقم (٨): طرق صرف أرباح و عوائد الأوراق المالية المنصرفة بالجنيه المصري خلال عام ٢٠١٧

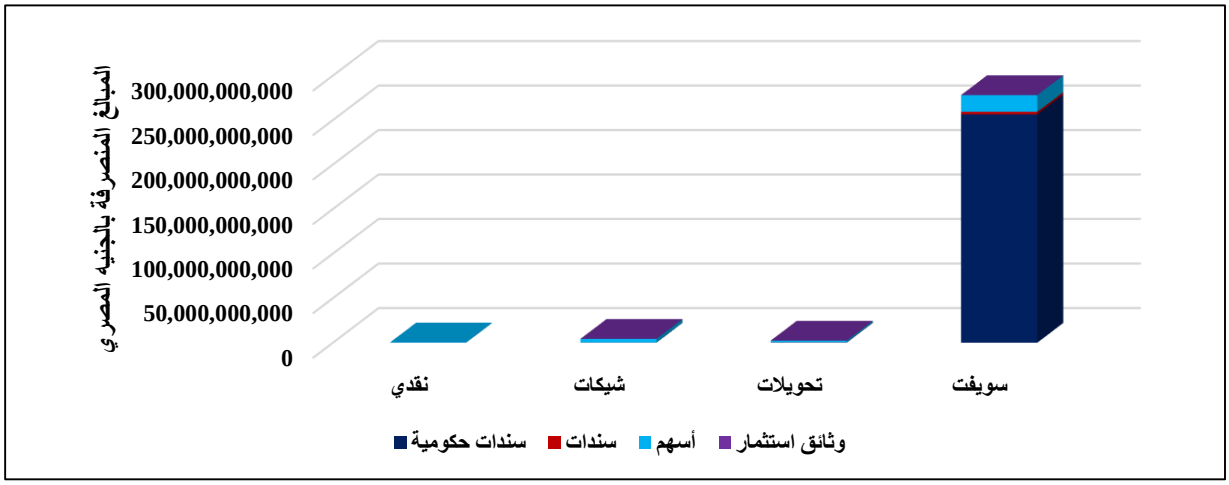

المصدر: قاعدة بيانات شركة مصر للمقاصة و الإيداع و القيد المركزي.

من حيث عدد المساهمين ، فإن طريقة الصرف النقدي يقبل عليها معظمهم، يليها التحويلات، فالسويفت و أخيرًا الشيكات. و بلغ اجمالي عدد المستثمرين الذين قاموا بصرف الأرباح المستحقة لهم ٤٣٥,٠٤٤ عام ٢٠١٧ بانخفاض قدره ٥ % عن عام ٢٠١٦ (شكل رقم (٩)).

شكل رقم (٩): الصرف النقدي من أكثر الطرق المستخدمة من جانب المساهمين خلال عام٢٠١٧

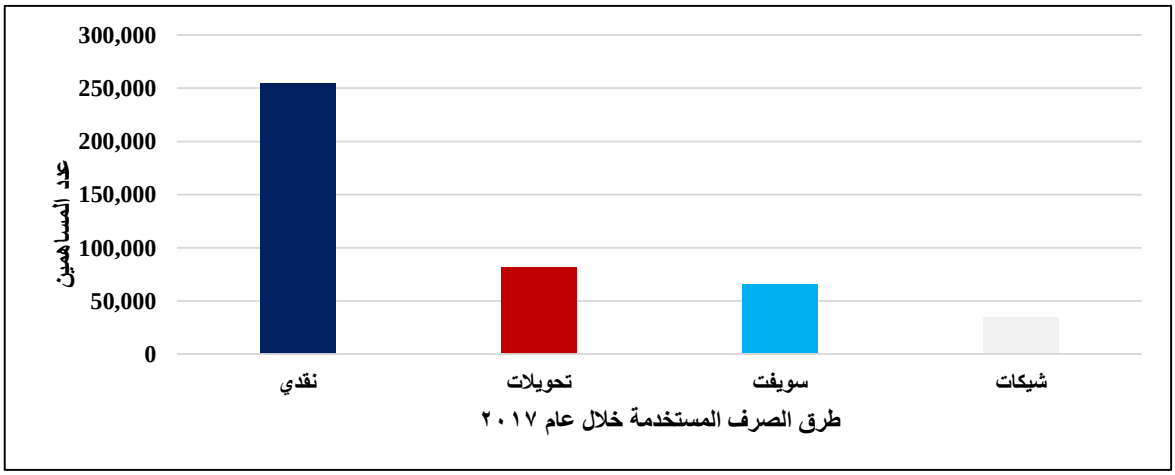

المصدر: قاعدة بيانات شركة مصر للمقاصة و الإيداع و القيد المركزي.

بلغ عدد العمليات المقررة المنفذة من خلال الشركة نيابة عن الشركة المصدرة ١٠٩٥ عملية مقررة فى عام ٢٠١٧ ، بارتفاع ١٣ % عن عام ٢٠١٦ (شكل رقم (١٠)).

شكل رقم (١٠): أعداد و أنواع العمليات المقررة المنفذة من خلال الشركة فى عام ٢٠١٧

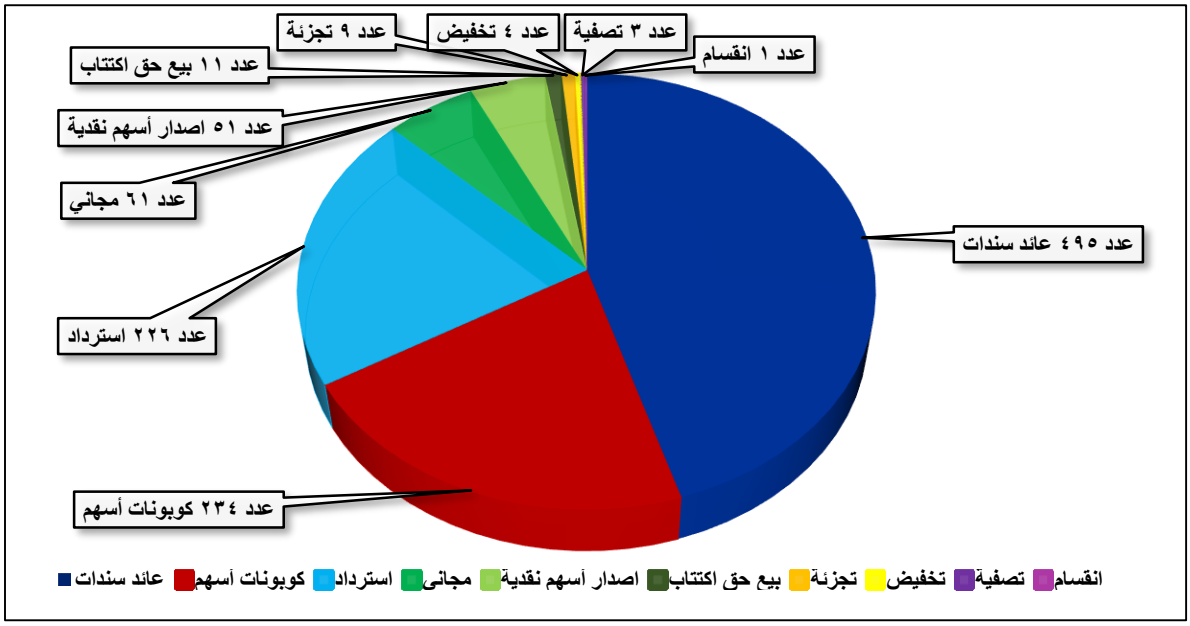

المصدر: قاعدة بيانات شركة مصر للمقاصة و الإيداع و القيد المركزي.

١٠) المسئولية المجتمعية للشركة

تحرص شركة مصر للمقاصة على أداء دور فعال لخدمة المجتمع وعليه تقوم الجمعية العامة لمساهمين شركة مصر للمقاصة سنوياً باقتطاع جزء من أرباح شركة مصر للمقاصة والتبرع به للجمعيات الخيرية لخدمة المجتمع وقد قامت شركة مصر للمقاصة بعمل العديد من الأنشطة الخيرية والاجتماعية فى صعيد مصر مع نادي روتاري كايرو ساوث على سبيل المثال قافلة الجراحات لسوهاج ١-٤ نوفمبر ٢٠١٧:

- ٩٨ جراحة كتراكت مياه بيضاء.
- ٣ جراحات قلب مفتوح.
- ٣ جراحات قلب مفتوح اطفال.
- ٧ جراحات حقن دوالي.
- ٢جراحة قدم سكري.
- ٣ جراحات استئصال زائدة دودية و استئصال مرارة بالمنظار.
- جراحة استئصال غضروف ركبة بالمنظار.
- ٧ جراحات حقن دوالي.
- ٢جراحة قدم سكري.
- ٣ جراحات استئصال زائدة دودية و استئصال مرارة بالمنظار.
- جراحة استئصال غضروف ركبة بالمنظار.
- ٤٧ جراحة اوعية دموية و تم عمل ٣٥ دوبلر.
- تم الكشف علي٤٤ طفل مريض بعيوب خلقية.
- و تم تحويل ١٠ حالات أطفال لاجراء جراحات قلب مفتوح بمستشفى القصر العيني بالقاهرة.
- توزيع ٥٠ لحاف و ٣٠٠ زجاجة زيت و ٦٥٠ علبة طعام.
- التبرع ب ٤٠ بطانية لمستشفي اخميم بسوهاج.

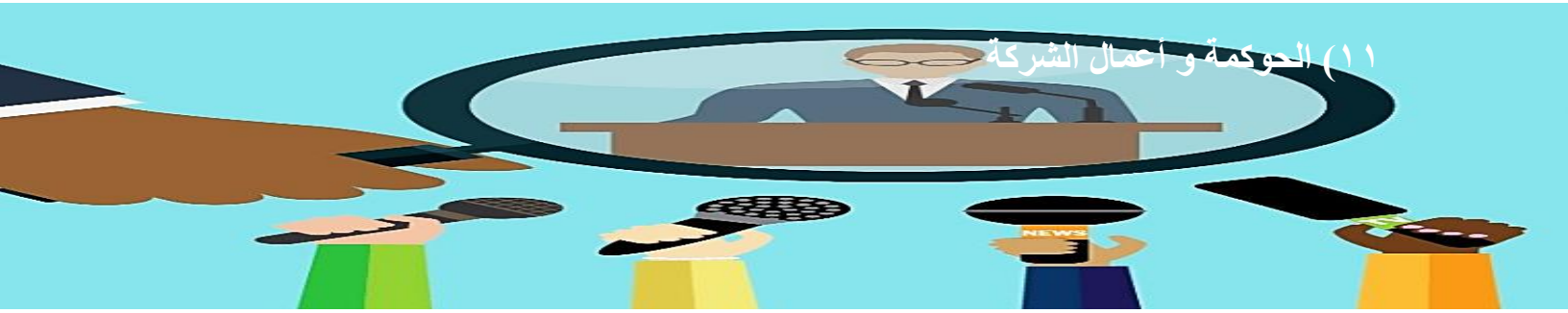

١١) الحوكمة و أعمال الشركة

تطبق الشركة معايير حوكمة الشركات بدقة شديدة في كل أنشطتها ، ويظهر ذلك جليًا في تشكيل وعمل مجلس إدارتها.

- ← يتم تشكيل المجلس بالانتخاب الحر المباشر بمعرفة المساهمين وبطريقة علنية.
- ← يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة بالإنتخاب بمعرفة المساهمين مباشرة بناء على توافر شروط خاصة و معلنة.
- ← يتم اختيار العضو المنتدب للشركة بالإنتخاب من ذوي الخبرة من غير المساهمين بمعرفة المساهمين مباشرة بناء على شروط معلنة.
- ← لضمان الحيدة والاستقلالية تكون الإدارة التنفيذية للشركة مستقلة عن كل المساهمين ولاتمثل أي منهم.
- ← غالبية أعضاء مجلس الإدارة من غير المساهمين ، وجميعهم من ذوي الخبرة في أعمال الشركة وأنشطتها.
- ← تم تشكيل لجان من أعضاء المجلس غير التنفيذيين (مثل لجنة الاستثمار، و لجنة المراجعة، و لجنة الترشيحات والمكافآت) لبحث الأمور الهامة والتوصية للمجلس بما يجب عمله، كما تعرض نتائج أعمال هذه اللجان على مجلس الإدارة لدعمهم في اتخاذ القرارات.

كما تلتزم الشركة بقواعد الحوكمة بمفهوم الإدارة الرشيدة في كل أنشطتها و الخدمات التي تقدمها لجميع لمتعاملين معها فضلاً عن تطبيق معايير الحوكمة في أعمال مجلس الإدارة و الجمعية العامة للمساهمين.

١٢) تقرير مراقب الحسابات و القوائم المالية للشركة لعام ٢٠١٧

المحاسبون المتحدون
محاسبون ومراجعون قانونيون

BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

تقرير مراقبا الحسابات

إلى السادة المساهمين
شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي- شركة مساهمة مصرية
أعضاء صندوق ضمان التسويات

تقرير عن القوائم المالية المستقلة

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة لشركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي – شركة مساهمة مصرية (لأنشطة الإيداع والقيد المركزي وصندوق ضمان التسويات) – والمتمثلة في قائمة المركز المالى المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وكذا القوائم المستقلة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة

هذه القوائم المالية المستقلة مسؤولية إدارة الشركة، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية (الهيئة العامة لسوق المال سابقاً) رقم (٢٩) بتاريخ ٥ أغسطس ٢٠٠٤، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الملائمة وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسؤولية مراقبي الحسابات

تنحصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المستقلة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المستقلة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي المستقل لشركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي – شركة مساهمة مصرية (لأنشطة الإيداع والقيد المركزي وصندوق ضمان التسويات) – في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، وعن أدائها المالي المستقل وتدفقاتها النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة وقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية (الهيئة العامة لسوق المال سابقا) رقم (٢٩) بتاريخ ٥ أغسطس ٢٠٠٤.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات، وقد تم جرد الأسهم المودعة بالحفظ المركزي بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

مراقبا الحسابات

عبد المنعم عبد الحليم سلام
محاسب قانوني
سجل المحاسبين والمراجعين رقم ٢٣٤٧
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية ٣٦١
المحاسبون المتحدون

طه محمود خالد
زميل مجمع المحاسبين القانونيين بانجلترا وويلز
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
سجل المحاسبين والمراجعين رقم ٥١٣٦
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٨
BDO خالد وشركاه

القاهرة في ٢٥ فبراير ٢٠١٨

شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي - ش.م.م.

قائمة المركز المالي المستقلة
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

	إيضاح	٢٠١٧/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠١٦/١٢/٣١ جنيه مصري
الأصول			
الاصول غير المتداولة			
الأصول الثابتة	٧	١٥٧,٠٢٥,٣٢٨	١٤٣,٢٧٧,٦٩٧
مشروعات تحت التنفيذ	٨	١١,٧٧٠,٦٦٠	٦,٨٩٩,٨١٧
استثمارات في شركات شقيقة	١٠	١,٤٥١,٧٥٠	١,٤٥١,٧٥٠
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	١١	٢٥٦,٤١٩,٩٤٠	٢٦٢,٩١٨,٥١٢
استثمارات متاحة للبيع	١٢	٨,٥٤٣,٧٤١	١٧,٣٩٥,٧٤١
المساهمة بصندوق حماية المستثمر	١٣	٢,١١٥,١٥٤	٢,١١٥,١٥٤
أصول غير ملموسة	١٤	٢,٥٠٠,٠٠٠	٢,٥٠٠,٠٠٠
مجموع الأصول غير المتداولة		٤٣٩,٨٢٦,٥٧٣	٤٣٦,٥٥٨,٦٧١
الأصول المتداولة			
المدينون والأرصدة المدينة الأخرى	١٥	١٣١,٦٤٦,٠٨٥	١٠٤,٥٦٨,٨١٦
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	١٦	٢٣٨,٨٢٣,٩٤٢	٨٣,٨٧٨,١٢٥
النقدية والحسابات لدى البنوك	١٧	١,٩٢٧,١٦١,٢٢٨	٥٣٤,١٩٥,٩٤٥
أرصدة لدى البنوك - توزيعات كوبونات	١٨	١,٨٠٦,٢١٢,٧٦٣	١,٧٣٣,٥٢٠,٤٨٠
مجموع الأصول المتداولة		٤,١٠٣,٨٤٤,٠١٨	٢,٤٥٦,١٦٣,٣٦٦
إجمالي الأصول		٤,٥٤٣,٦٧٠,٥٩١	٢,٨٩٢,٧٢٢,٠٣٧
حقوق الملكية والالتزامات			
حقوق الملكية			
رأس المال المصدر والمدفوع	٢١	١٨٤,٨٠٠,٠٠٠	١٨٤,٨٠٠,٠٠٠
الاحتياطي القانوني	٢٢	٢٩,١٠٩,٦٢٩	١٧,١١٩,٨٩٤
الاحتياطي النظامي	٢٣	١٧,٣٩٢,٦٦٩	-
أرباح السنة		٢٢٧,٨٠٤,٩٦٧	١٢٦,٧٥٨,٣٨٢
الأرباح المرحلة		١٨,١٨٠,٩٢١	١٠,٩٦٧,٠٨٠
مجموع حقوق الملكية لنشاطي الإيداع والقيد المركزي		٤٧٧,٢٨٨,١٨٦	٣٣٩,٦٤٥,٣٥٦
صندوق ضمان التسويات			
المجمع العام	٢٥	١٨٩,٠٢٦,٤٦٢	١٨٣,٩٧٢,٢١٠
المجمع الخاص	٢٦	٥٦,٣٨٢,٤٠٣	٥٢,١٧٦,٣٠٢
الاحتياطي القانوني	٢٢	٨,٤٥٥,٠٨٦	٦,٢٦٠,٥٧٢
صافي أرباح السنة		٤١,٦٩٥,٧٧٥	٣٨,٤٧١,٩٧١
الأرباح المرحلة		٢٤,٨٠٠,٧١٨	٢٤,٨٠٠,٧١٨
مجموع حقوق الملكية لصندوق ضمان التسويات		٣٢٠,٣٦٠,٤٤٤	٣٠٥,٦٨١,٧٧٣
مجموع حقوق الملكية		٧٩٧,٦٤٨,٦٣٠	٦٤٥,٣٢٧,١٢٩
الالتزامات غير المتداولة			
التزامات ضريبية مؤجلة	٣٦	١٣,٥٠٤,٢٩٦	١٣,٥٢٧,٦٢٩
مجموع الالتزامات غير المتداولة		١٣,٥٠٤,٢٩٦	١٣,٥٢٧,٦٢٩
الالتزامات المتداولة			
دائنو توزيعات كوبونات – عملاء	١٨	١,٨٠٦,٢١٢,٧٦٣	١,٧٣٣,٥٢٠,٤٨٠
الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى	١٩	١,٨٧٤,٤٨٩,٥٨٠	٤٦١,٨٧٥,٧٢٤
مخصصات مخاطر ومطالبات	٢٠	٢٢,٠٤٤,٩٩٩	١٧,٧٢٣,٤٢١
التزامات ضريبية	٢/٣٣	٢٩,٧٧٠,٣٢٣	٢٠,٧٤٧,٦٥٤
مجموع الالتزامات المتداولة		٣,٧٣٢,٥١٧,٦٦٥	٢,٢٣٣,٨٦٧,٢٧٩
إجمالي حقوق الملكية والالتزامات		٤,٥٤٣,٦٧٠,٥٩١	٢,٨٩٢,٧٢٢,٠٣٧
الحسابات النظامية	٣٤	٢,٠٠٤,٤١٦,٠٥١,٢٩٣	١,٧٨٢,٦٢١,٣٤٩,٧٠٨

تقرير مراقبي الحسابات" مرفق "

أ. عصام عزي	د. طارق عبد الباري	أ. محمد سليمان عبد السلام
المستشار المالي والمشرف على الإدارة المالية	عضو مجلس الإدارة المنتدب	رئيس مجلس الإدارة

شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي - ش.م.م.

قائمة الدخل (الأرباح والخسائر) المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

	إيضاح	٢٠١٧/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠١٦/١٢/٣١ جنيه مصري
إيرادات الخدمات	٢٧	١٨٤,٧٨٤,٧٨٠	١٣٦,٦٣٥,٠٨٤
تكلفة الخدمات	٢٨	(١٣١,٧٣٠,٧٣٩)	(١٠٠,٤٢٩,٩٦٢)
إجمالي الربح		٥٣,٠٥٤,٠٤١	٣٦,٢٠٥,١٢٢
إيرادات عوائد	٢٩	٢٤٧,٥٥٣,٠٥٠	٩١,٧٧٢,٥١٠
إيراد استثمارات	٣٠	١١١,٩٦٦,٤٤٤	١٤٥,٤٥٩,٨٢٧
الإيرادات الأخرى	٣١	٢٠,٩١٦,٠١٣	٣٢,٦٦٦,٩٦٧
		٤٣٣,٤٨٩,٥٤٨	٣٠٦,١٠٤,٤٢٦
المصروفات العمومية والإدارية	٣٢	(١٠٥,٥٦٤,٢٧٣)	(٩٢,٩٢٤,٨٦٧)
المخصصات		(٣,٩١٦,٥٧٨)	(٤,٦٢٨,٦٦٩)
صافي أرباح السنة قبل الضرائب		٣٢٤,٠٠٨,٦٩٧	٢٠٨,٥٥٠,٨٩٠
الضرائب	١/٣٣	(٤٠,٣٢٣,٧٠٦)	(٣٤,٦٢٤,٢٠٣)
صافي أرباح السنة		٢٨٣,٦٨٤,٩٩١	١٧٣,٩٢٦,٦٨٧

يتمثل صافي أرباح السنة فيما يلي:

صافي أرباح نشاطي الإيداع والقيد المركزي		٢٣٩,٧٩٤,٧٠٢	١٣٣,٤٢٩,٨٧٦
صافي أرباح صندوق ضمان التسويات		٤٣,٨٩٠,٢٨٩	٤٠,٤٩٦,٨١١
		٢٨٣,٦٨٤,٩٩١	١٧٣,٩٢٦,٦٨٧

شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي - ش.م.م.

قائمة الدخل الشامل المستقلة

عن السنة المالية المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

	إيضاح	٢٠١٧/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠١٦/١٢/٣١ جنيه مصري
أرباح السنة:			
صافي أرباح نشاطي الإيداع والقيد المركزي		٢٣٩,٧٩٤,٧٠٢	١٣٣,٤٢٩,٨٧٦
صافي أرباح صندوق ضمان التسويات		٤٣,٨٩٠,٢٨٩	٤٠,٤٩٦,٨١١
الدخل الشامل الآخر:			
أرباح فروق العملة غير المحققة الناتجة عن ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية (بالصافي)		-	٣٢,٣٠٧,٣٩٢
يخصم:			
المحول إلى الأرباح المرحلة خلال السنة		-	(٣٢,٣٠٧,٣٩٢)
الصافي		-	-
إجمالي الدخل الشامل عن السنة		٢٨٣,٦٨٤,٩٩١	١٧٣,٩٢٦,٦٨٧